العدالة الضريبية

البرلمان الشبابي - الجيل الثاني
لجنة المالية و الإقتصاد والاستثمار

إعداد :

عهد ابراهيم العبادلة
أبي نبيل عبدالكريم
احمد علاء ذياب
معمر محمد القوابعة

المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية - وزارة الشباب
www. shababgovjo.org

الملخص التنفيذي:

تشهد السنوات الحالية محاولات للإصلاح الاقتصادي واسع النطاق، وفقاً لرؤية تحديث المنظومة الاقتصادية الصادرة في عام ٢٠٢٢. وذلك لإحداث التوازن بالموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الايرادات وتقليل النفقات، لذلك إرتئت الورقة بضرورة اعادة النظر بالنظام الضريبي الأردني بهدف تبسيطها وتطويرها بالتوازي مع التوجه الحديث في توزيع الضرائب.

وتقتضي الورقة على مشكلة اختلال العدل الضريبي وتبعاتها كالعبء الضريبي واختلال العدالة الاجتماعية وتخفيض نسبة العبء الضريبي عن طريق تمكين نظام ضريبة القيمة المضافة بمستوى من (٣ -٥%) على السلع الأكثر استهلاكاً مع وجود بعض الاستثناءات على سلع محددة.

من جهة أخرى تسعى الورقة الى التركيز على ضريبة الدخل بحيث تقتطع بطريقة تصاعدية للوصول الى نظام ضريبي حديث مواكب للتكنولوجيا ويصب في مصلحة المواطن وعادل اجتماعيا مراعياً اصحاب الدخل المدتني وينشط حركة الصادرات ويحافظ بأمثل طريقة على الانتاج المحلي وتمكين ومساندة المنتجات والمشاريع المحلية كما نخص بالذكر وضع ضوابط للإدارات التي تمتلك حق السلطة التقديرية خاصةً تطبيق القوانين والصلاحيات الموكلة له سواء كان بقيمة ضريبة السلع المستوردة او غيرها بحيث تعامل كافة البضاعة بشفافية تحت مظلة القانون.

وايضا توضّح الأهداف الممكن تحقيقها لرفع الإيرادات وزيادة القوة الشرائية وإعادة جذب المستثمرين الخارجيين والداخليين وتوصي بالوصول لهيكل اداري حكومي رشيق خالٍ من البدانة التنظيمية حيث ان المشكلة الاولى وهي ارتفاع نسبة الضريبة العامة على المبيعات بحكم القانون الضريبة العامة على المبيعات وفي ظل وجود تشوهات في نظام الضريبة التصاعدية على دخل الأفراد وأرباح والشركات حيث تحصل تحصل التشوهات في النظام الضريبي عندما لا تراعي التكافؤ الاجتماعي حيث ان احد الحلول للحد من الاختلال الضريبي هو تمكين ضريبة القيمة المضافة بشروط خاصة و التركيز على ضريبة الدخل بحيث يتم اقتطاعها تصاعديا اما المشكلة الثانية فتقوم حول حاجة الدولة الى ايرادات ودفع نفقاتها واخيرا تضخم الهيكل الاداري للدولة .

وقد تم إجمال الحلول المقترحة بالتركيز على اقتطاع ضريبة الدخل بطريقة تصاعدية،وتمكين ضريبة القيمة المضافة وزيادة الاستثمار المحلي بما يخص تصنيع المنتجات المحلية واعادة الهيكلة الادارية وزيادة فعالية الموظفين،.وتشريع قانون لوضع ضوابط ورقابة عالية للموظفين الذين يمتازون بالسلطة التقديرية، و وتدريب الموظفين بشكل مستمر وعمل دوران وظيفي.

اما عن النتائج المتوقعة فيمكن إجمالها الوصول الى مفهوم العدالة الضريبية، حيث انه عندما يتم التركيز على نسب دخل الفرد واقتطاع الضريبة بطريقة متناسبه معه فإن ذلك يخفض من العبء

الضـــريبي علـــى المـــواطن، الأمـــر الـــذي ســـيؤدي للحفـــاظ علـــى المنتجـــات المحليـــة ورفـــع الصـــادرات والاستثمارات المحلية والتقليل من الواردات والنفقات، والحد من البطالة المقنعة.

وأخيـرا فإننـا نوصـي بتمكـين نظـام ضـريبة القيمـة المضـافة VAT مـع الأخـذ بعـين الإعتبـار ان النسـبة الواجبـة فرضـها علـى السـلع ذات الاسـتهلاك المتزايـد يتـراوح بـين ٣-٥% وذلـك لعـدم تزايـد التضـخم، وتمكـين اقتطـاع ضـريبة الـدخل علـى الأسـاس التصـاعدي، ووضـع ضـوابط لـلإدارات التـي تمتلـك حـق السلطة التقديرية وأخيرا: التحول الى نظام اداري تنظيمي رشيق خالي من البدانة التنظيمية.

المقدمة

يهدف النظام الضريبي في الأردن إلى الاصلاح الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتسعى لإيجاد مناخ استثماري يتصف بالوضوح والاستقرار على الصعيدين المالي والنقدي فقد وجدت ضريبة الدخل منذ عام ١٩٥١ ومارست اعمالها بموجب القانون ٥٠ لعام ١٩٥٠ أما ضريبة المبيعات فقد اصبحت نافذة سنة ٢٠٠١ وهو يشابه ما يطبق عالميا باسم نظام ضريبة القيمة المضافة وهي تعرف بالضريبة التي تفرض على عمليات الإنتاج للسلع والخدمات التي يتم شراؤها وبيعها بوجود بعض الاستثناءات وتطبق على أكثر من ١٦٠ دولة وتعد مصدر دخل أساسي لتعزيز ميزانيات الدول.

تعمل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات في قانونين منفصلين لكنهما مندمجتان في دائرة واحدة "إدارياً" منذ عام ٢٠٠٤ تحت اسم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والتي تهدف إلى رفد خزينة الدولة بالإيرادات من خلال تنمية الوعي الضريبي وادارة عملية فرض الضريبة وتحصيلها بالاضافة الى تقييم ، مراجعة وتحديث السياسة الضريبية الخاصه بضريبة الدخل والضريبة العامه على المبيعات وضريبة القيمة المضافة التي تم التعريف بها مسبقا.[1]

تسعى الورقة الى الوصول الى مفهوم العدالة الضريبية التي تعنى كما اتفق علماء المالية العامة على ان يتحمل كل ممول نصيبه في تمويل المال العام وان تعمل على تخفيف التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في الدولة (إعادة توزيع الدخل والثروات) وايضا النظر الى النظام الضريبي ككل وليس كل ضريبة على حدة يحقق المساواة في التضحية في دفع الحد الادنى من الضريبة بشكل مطلق او نسبي ومراعاة قدرة الممول؛ بتوزيع العبء الضريبي حسب المقدرة الاقتصادية بالاستناد الى عناصر ملموسة كالدخل والثروة. وايضا تحقيق العدالة الاجتماعية بحيث يتم استقطاع جزء من الثروات وإعادة توزيعها على الافراد الأقل دخلاً وثروةً بصورة سياسات الحماية الاجتماعية والانفاق الاجتماعي للدولة.[2]

تعنى الورقة بقضية عدم مراعاة النظام الضريبي لمفاهيم العدالة الاجتماعية بحيث انه لا يفرق بين الشرائح الاجتماعية ويعتمد على قاعدة ضريبية محدودة تتيح هامشا للتهرب الضريبي فإن الورقة تسعى الى عدم تحميل الشرائح الاجتماعية عبء ضريبي وتغطية شريحة واسعة من الانشطة الاقتصادية. ومن المهم معرفة ان النظام الضريبي يركز على زيادة موارد الخزينة لتمويل الإنفاق والتنمية وتعزيز قيم المواطنة وتحفيز النشاط الاقتصادي وفي هذه الورقة نسعى الى التركيز على ضريبة الدخل والتقليل من ضريبة المبيعات والتي تعتبر كضريبة استهلاك غير مباشرة تفرضها الحكومة على السلع والخدمات محلية الصنع والمستوردة من اجل تمويل مؤسساتها ومنشآتها وتفرض على المستهلك النهائي للمنتج او الخدمة ولها ٣ أنواع:

1- ضريبة المبيعات بالجمله ومطبقة على الأفراد الذين يتعاملون مع توزيع السلع والخدمات بالجمله.
2- ضريبة مبيعات الشركة المصنّعة والمفروضة على مصنعي السلع المتميزة
3- ضريبة المبيعات بالتجزئة المطبقة على بيع السلع التي يدفعها المستهلك النهائي مباشرةً.[3]

جدول (1) مقارنة بين نسب الضرائب في الأردن وعدد من دول المنطقة

الدولة	ضريبة المبيعات%	الحد الأقصى لنسبة ضريبة الدخل على دخل الفرد%	نسبة ضريبة الدخل على الشركات%
مصر	14	22	22.5
الأردن	16	25	20
تركيا	18	35	22
تونس	18	35	25
الجزائر	19	35	26
المغرب	20	38	31

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، الإصلاح الضريبي في الأردن.

ومن الجدير بالذكر بأن ضريبة المبيعات تعتبر مصدر مستمر لأموال ومشاريع الحكومة للخدمات العامة والبنية التحتية كأنظمة النقل ومرافق الرعاية الصحية والتعليم ولكن يعنى عليها لكونها مرهقة بشكل خاص للشركات الصغيرة وتقلل من القوة الشرائية للمستهلكين.

ولكون نقاط التشابه بين ضريبة القيمة المضافة والمبيعات فوجب ذكر اختلاف كل منهم حيث ان الضريبة المضافة تفرض على كل مراحل الانتاج ويعد التهرب الضريبي منها مستحيلا وتفرض على كل من المصنع والمشتري وهي اكثر تعقيدا من ضريبة المبيعات التي تفرض فقط على كامل قيمة السلعة في نقطة البيع ويمكن التهرب منها.[4]

كما توصلت دراسة نشرت عام ٢٠٢١ الى أن نسبة ضريبة الدخل في الاردن هي الأقل عالمياً بينما يقدر العبء الضريبي فيها الأعلى نسبياً كما نشرت مجلة البلقاء للبحوث والدراسات وكما أشارت الى تراجع المستثمرين والمقاولين النشطين على الاستثمار لعلمهم ان أرباح الاستثمار سيتم اقتطاعه على شكل ضرائب كما توصلت دراسة نشرت عام ٢٠١٨ الى تحديد حجم العبء الضريبي الأمثل للإقتصاد الاردني بحيث لا يؤثر على النشاط الاقتصادي ويتجاوز حد الإجهاد الضريبي وتبين أن نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي ستتأثر بواقع ١,١% لتصل الى ٢,٧% مقابل النسبة المستهدفة التي تصل الى ٣,٨% أوضحت الدراسة أخيرا الى ان الحد الأمثل للعبء الضريبي على الدخل والارباح هو ٤,٣% اما اذا تجاوزت الحكومة النسبة فسيحصل انخفاض في الإيرادات.[5]

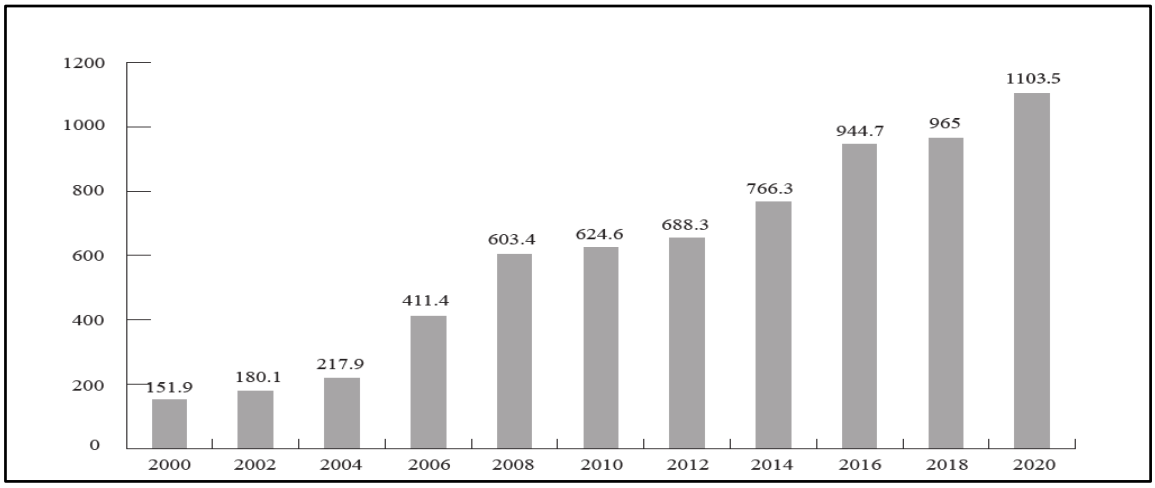

المصدر: وزارة المالية.

(تقرير صادر عن وزارة المالية [6])

وأصدرت وزارة المالية نشرة إحصاءات المالية العامة للدولة التي تغطي من شهر ١ – ١٠ من العام ٢٠٢٢ وهي تبين أن الإيرادات المحلية قد ازدادت من حيث المستوى بنسبة ١٩,٩% في عام ٢٠٢٠ الى ٢٣,٧% من عام ٢٠٢٢ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقابل انخفضت المنح الخارجية من ٥٣٧,٧ مليون دينار الى ١٢٨,٥ مليون دينار واتسع الفرق بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وصلت الى ٢٦,٣% و ٤,٢% على التوالي خلال ٢٠٢٢ وارتفع عجز الموازنة بمقدار ٥١ مليون دينار باستثناء المساعدات ولكن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من ٧,١% الى ٦,٨% الذي كان نتيجة زيادة الضريبة الغير المباشرة والتي تؤثر بشكل خاص على دخل الأسخاص ذوي الدخل المنخفض بطريقة تتعاوض مع وجود نظام ضريبي تصاعدي وعادل ومنصف. فإن هذا الهيكل غير مستدام ويحتاج الى تغيير بطريقة تدريجية.[7]

أهمية المشكلة والحلول والنتائج وتحليلها

المشكلة:

تتكون مشكلة الدراسة في ارتفاع نسبة الضريبة العامة على المبيعات بحكم القانون وفي ظل وجود تشوهات في نظام الضريبة التصاعدية على دخل الأفراد وأرباح والشركات، خاصة عندما نلاحظ الحاجة الى ايرادات ودفع نفقات الدولة خاصة الجارية منها والمتمثلة بتضخم الهيكل الاداري للدولة.

ومن المعلوم أن السياسة الضريبية هي إحدى أدوات السياسة المالية التي تسعى من خلالها إلى تنشيط الإقتصاد المحلي أو ضبطه وفقا للوضع الإقتصادي العام وفي وقت لاحق أصدر مجلس السياسات الملكي توصية مجلس تبنتها الحكومة وشرعت بدراسة آثارها والتي تضمنت تخفيض ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية لتنشيط السوق المحلي، فيما سيتم بالجهة المقابلة البدء بتخفيض حجم الإعفاء الممنوحة للضرائب المباشرة وغير المباشرة. وكما أشار الباحث في قراءة التوجه الحكومي "تخفيض ضريبة المبيعات من 16-12 % وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع" ان كلفة تخفيض ضريبة المبيعات من 16 - 12% إلى ما يقارب ٥٦١ مليون دينار.[14]

تحصل التشوهات في النظام الضريبي عندما لا تراعي التكافؤ الاجتماعي حيث قال الخبير في الشأن الاقتصادي محمد احسان مؤمن ان الهيكل المالي لمشروع الموازنة ٢٠٢٣ مشوها ويرتكز بنسبة ٧٠% على التحصيل الضريبي وانه لا يشير الى اي امكانية لخفض ضريبة المبيعات لحفز الاقتصاد في ظل تهالك دخل المواطن وزيادة الضرائب على السلع الأكثر استهلاكاً حيث ان الزيادة التي أقرت عام ٢٠١٩ ما زال أثرها مستمرا. فإننا نسعى الى التركيز وانجاح ضريبة الدخل في زيادة الايرادات وتخفيض ضريبة المبيعات لتحريك السيولة. مرفق بعض الحقائق عن النظام الضريبي الأردني.[8]

لذا فإن احد الحلول التي تحد من التهرب الضريبي وتخفيض ضريبة المبيعات هو تمكين النظام الضريبي للقيمة المضافة وهي الضريبة التي تفرض على كل عملية انتاج وليس على السعر النهائي للسلعه وان تطبيق هذا النظام يؤدي الى الحد من التهرب الضريبي حيث يعد التهرب منها مستحيلاً وتشكل أداة لحماية الانتاج المحلي من منافسة الانتاج الاجنبي حيث تفرض الضريبة بفئة عالية على المنتجات الأجنبية وتيضا فرضها بمعدل مرتفع على الانتاج المحلي الذي قد يضر بالصحه العامة مثل(السجائر) والمشروبات المحتوية على الكافيين للحد من استهلاكه. ان ضريبة القيمة المضافة تحقق درجة من التوازن بين حركة العرض والطلب عند زيادة الطلب عن مستوى العرض، بفرض ضريبة على السلعة محل الاستهلاك بفئة تحقق ذلك الهدف، مما يساعد في إحداث موجات رواج اقتصادي بالبلاد ولكن يجب خفض الضرائب الى مستوى يتراوح بين ٣ و ٥ % للسلع ذات الاستهلاك المتزايد واجراء رقابة مستمرة على الأسواق. وستزيد ايضا من حركة الصادرات والتجارة الحرة لان سوق الحرة في الأردن معفي من الضرائب.[9]

وهنا وجب الذكرإعفاء من الضريبة في مقابل المعدل الصفري للضريبة، فالمشروع المعفى لا يحمل ضريبة قيمة مضافة على مبيعاته ولكن يدفع ضريبة على مدخلاته (مشترياته ولا يسمح له باسترداد ضريبة القيمة المضافة، على عكس المشروعات التي يفرض عليها الضريبة بالمعدل (صفر) فلا يوجد ضريبة على المبيعات وفي نفس التوقيت يحق له استرداد ضريبة القيمة المضافة التي دفعها على مدخلاته.[11]

وحتى تستطيع الدولة ان تمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها ان تحدد مصادر الإيرادات العامة والتي تتمثل ب أملاك الدولة والرسوم والضرائب وهي التي تشكل ٧٠% من مشروع موازنة ٢٠٢٣ والتي تشير الى تشوه في النظام الضريبي والضريبة تعني اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائي ودون مقابل منجز لفائدة الجماعات وتهدف الى تمويل النفقات العمومية وايضا تمتص القوة الشرائية.وقد بلغت إيرادات الدولة من ضريبة الدخل والمبيعات عام ٢٠٢٢ نحو ٥,٧٦ مليار دينار.[12]

سجلت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ ما قيمته ٣,٢٤٢٥ مليون دينار مقابل ٨,٢١٨٧ مليون دينار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٢، أي بارتفاع بلغ ٥,٢٣٧ مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي ٥,١٤٦ مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية ببحوالي٩,٩٠ مليون دينار، وبذلك حققت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني ما نسبته ٢٧,٧%من المقدر في الموازنة العامة والبالغة حوالي ٨٧٦٧ مليون دينار. وانخفاض حصيلة الضريبة العامة على السلع والخدمات بما قيمته 47.2 مليون دينار أو ما نسبته 4.9% كما وارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية ضريبة بيع العقار بحوالي 2.6 مليون دينار أو ما نسبته 12.3%، وانخفاض الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بما قيمته 1.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.9%.بشكل عام شكلت حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 27.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2023 والبالغة حوالي 6633 مليون دينار. ونستطيع زيادة الايرادات عن طريق ايضاً التركيز على اقتطاع ضريبة الدخل بصورة تصاعدية بحيث تراعي التفاوت في الطبقات الاجتماعية وتحقق العدالة مع اصحاب الدخل المتدني.[13]

تشمل الأساليب الضريبية المختلفة التي قد تستخدمها الحكومات تصاعدية، أو رجعية، أو تنازلية، أو متناسبة. النظام الضريبي التصاعدي هو النظام الذي يزداد فيه العبء الضريبي مع زيادة الدخل الخاضع للضريبة . في بعض الحالات، يوجد حد أدنى للمبلغ المعفى من الضرائب حيث لا يكون الأفراد الذين يكسبون أقل من الحد الأدنى المذكور الخاضع للضريبة مسؤولين عن أي مدفوعات إلى السلطات الضريبية وهو ما نريد التركيز عليه في نظام اتقطاع ضريبة الدخل على أساس تصاعدي.

من بين أنظمة معدل الضريبة المستخدمة لحساب الالتزام الخاضع للضريبة للفرد أو الشركة، يعتبر الكثيرون أن معدل الضريبة التصاعدية هو الأفضل لأنه يضع عبئًا أكبر على أصحاب الدخل الأعلى. وفي ظل هذا النظام، يكون متوسط معدل الضريبة أقل من معدل الضريبة الهامشية

النظام الضريبي التصاعدي يهدف إلى الحصول على المزيد من المال من أصحاب الدخل المرتفع. وتستخدم الحكومة أيضًا تدابير تقدمية أخرى لمحاولة الحد من عدم المساواة في الدخل قدر الإمكان. وتشمل بعض التدابير التقدمية التي يمكن للحكومة اتخاذها فرض ضريبة على الممتلكات أو حتى فرض ضرائب كبيرة على السلع الفاخرة مع إعفاء المنتجات الأساسية من الضرائب.[16]

بلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2023 حوالي 2757.9 مليون دينار مقابل 2741.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 16.1 مليون دينار، وقد جاء هذا الإرتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 90.8 مليون دينار أو ما نسبته 4%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 74.7 مليون دينار أو ما نسبته 16.3%.[13]

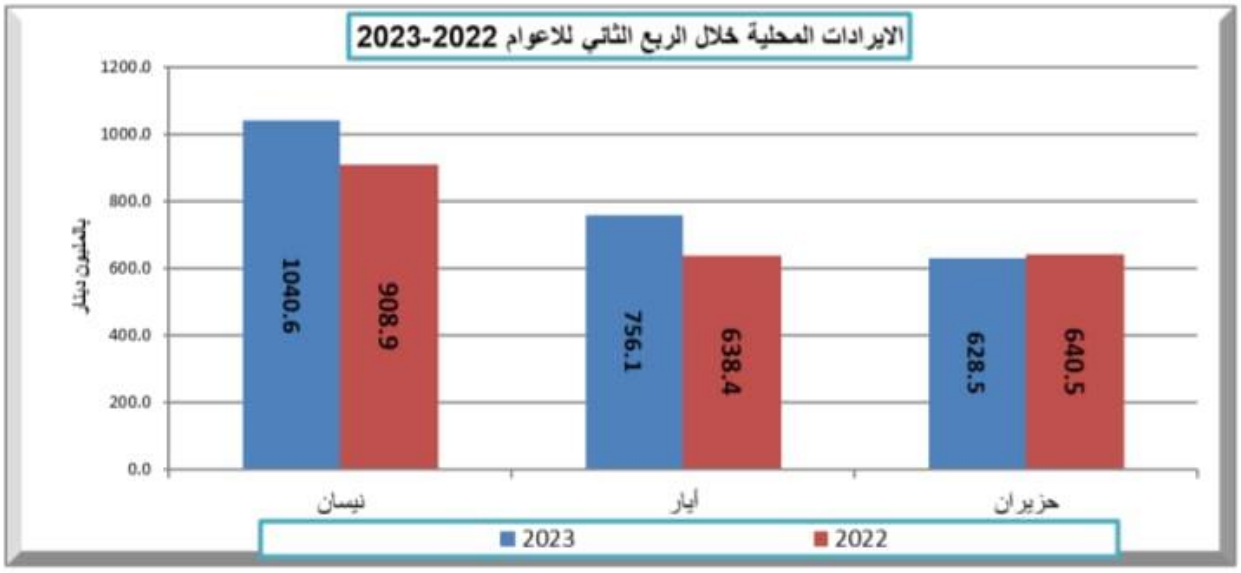

وحينما ننظر إلى مسألة تضخم الهيكل الاداري للدولة، فان البطالة المقنعة تعد احدى اسباب تضخم الهيكل الاداري للدولة وهي تبدأ بالتشكل كلما كان هناك جزء من العمالة ترك دون عمل او انه فائض عن الحاجة بحيث لا تؤثر انتاجية العامل في جوهرها اي قيمة حقيقية للاقتصاد الكلي للدولة وهذا ما يعرف بالترهل الإداري للدولة ويكلف الحكومة أجور رواتب مقابل لا شيء ترفع من نفقات الدولة خصوصا النفقات الجارية ومعظمها رواتب الموظفين في القطاع العام بمختلف أنواعه الصحي والتعليمي .

فنحن هنا نسعى الى الحد من معدلات البطالة المقنعة والتحول الى نظام اداري رشيق ذو مصداقية وشفافية يعتمد على مبدأ التوظيف من اجل التشغيل لكي لا يكون هناك زيادة في النفقات من غير زيادة في الإيرادات حيث ان البدانة التنظيمية تساهم في زيادة النفقات دون انتاج فعلي للفرد.[10]

وعليه يجب زيادة الرقابة على عملية التوظيف وايضا التدريب والدوران الوظيفي المتناسب بشكل مستمر للحد من ارتفاع نسبة البطالة المقنعة وايضا ترشيق الهيكل.

تمثل السلطة التقديرية احد الإمتيازات القانونية للإدارة فهي بمثابة حق يمنح القانون للإدارة لممارسة نشاطها العادي وفي ظروف طبيعية واتخاذ القرارات الملائمة في حال وجودها ضمن ظروف معينة وعلى الرغم من اهمية وجود السلطة التقديرية الا أن عدم وجودها تحت ضوابط يترتب عليه تجاوز الإدارة لحدود سلطاتها الأمر الذي قد يؤدي الى الإعتداء على حقوق الأفراد ومن هذه الضوابط عدم الخروج على قواعد الاختصاص والشكل المحدد نظاميا ووجوب التحقق من الأسباب التي بنت عليها الإدارة قرارها وايضاً ان تكون الوقائع خاضعه للتكيف القانوني الصحيح وان يكون الهدف من القرار خدمة المصلحه العامة.[17]

الحلول المقترحة:

1- تقترح اللجنة المالية والاستثمار ضرورة تعديل كل من قانون الضريبة العامة رقم 34 لسنة 2014 وقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة 1994 وذلك من خلال تشريع ضريبة القيمة المضافة بحيث تكون بنسب عالية على المنتجات والسلع الممتازة والمستوردة وايضا المنتجات المضرة بالصحه مثل الدخان والكحول، بالإضافة إلى رفد نص لضمان تدريب الموظفين بشكل مستمر وعمل التدوير الوظيفي، ووضع ضوابط ورقابة عالية للموظفين الذين يقومون باحتساب الضريبة والذين يمتازون بالسلطة التقديرية.

2- اعادة هيكلة ورسم الهيكل الاداري وزيادة الرقابة على الأعمال الادارية كالتوظيف لضمان ان كل موظف في الدولة هو موظف منتج مما يزيد الانتاج والايراد ويقلل بالتالي النفقات.

النتائج:

بعدما ناقشت لجنة المالية والاستثمار مفهوم ضريبة القيمة المضافة وأبرزت المشكلة الأساسية التي يواجهها المواطن في مسألة العدالة الضريبية واهم أسبابها، فإن اللجنة قد خلصت إلى مجموعة من النتائج المتوقعة في حال تطبيق هذه الورقة وهي:

1- الوصول الى مفهوم العدالة الضريبة، حيث انه عندما يتم التركيز على نسب دخل الفرد واقتطاع الضريبة بطريقة متناسبه معه فإن ذلك يخفض من العبء الضريبي على المواطن.

2- الحفاظ على المنتجات المحلية وزيادة الانتاج منها وتصديرها بما ان هذا يعنى بوجود الضريبة المضافة فإنه سيقلل من القوة الشرائية بما يخص المنتجات المستوردة.

3- رفع الصادرات والتقليل من الواردات والنفقات، و ورفع الاستثمارات المحلية.

4- الحد من البطالة المقنعة.

التوصيات (خيارات وبدائل السياسات)

ونتيجة لما سبق ومن أجل زيادة ايرادات الدولة وتخفيض النفقات(الجارية) وزيادة صادرات الانتاج المحلي والوصول الى هيكل تنظيمي رشيق نوصي بما يلي:

- تمكين نظام ضريبة القيمة المضافة VAT مع الأخذ بعين الإعتبار ان النسبة الواجبة فرضها على السلع ذات الاستهلاك المتزايد يتراوح بين ٣-٥% وذلك لعدم تزايد التضخم.
- تمكين اقتطاع ضريبة الدخل على الأساس التصاعدي.
- وضع ضوابط للإدارات التي تمتلك حق السلطة التقديرية.
- التحول الى نظام اداري تنظيمي رشيق خالي من البدانة التنظيمية.

المراجع

رقم المرجع	المرجع
(1)	/https://portal.jordan.gov.jo
(2)	/https://zatca.gov.sa
(3)	/https://www.unescwa.org
(4)	/https://www.piflow.net
(5)	مجلة البلقاء للبحوث والدراسات مجلد ٢٤ العدد ٢ عام ٢٠٢١ -الحجم الأمثل للعبء الضريبي في الأردن باستخدام منحنى لافرخلال الفترة)1980-2020).
(6)	تقرير صادر عن وزارة المالية.
(7)	تقارير وزارة المالية ٢٠٢٢ للأشهر ١٠ الأولى.
(8)	المجلس الاقتصادي الأردني-ورقة سياسات مشتركة-٢٠٢٣.
(9)	مجلة الاقتصاد والمحاسبة العدد ٦٦٠ ٢٠١٥.
(10)	مقابلة مع الخبير الاقتصادي مازن ارشيد.
(11)	دراسة نشرت في موقع غرفة صناعة عمان ٢٠١٦.
(12)	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
(13)	تقرير تنفيذ الموازنة العامة الربع الثاني ٢٠٢٣.
(14)	https://www.aci.org.jo/UploadFiles/studies6.pdf
(15)	http://phenixcenter.net/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-/%D8%BA%D9%8A%D8%B1
(16)	/https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/progressive-tax-system
(17)	https://aja.journals.ekb.eg/article_48493_d6d823b93bd5b9255c9d9f33ca4f0e34.pdf

المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية
وزارة الشباب

الحكومة الشبابية - البرلمان الشبابي

+962 79 9565 667
info@shababgovjo.org

www. shababgovjo.org